الأمم المتحدة

E/AC.51/2004/L.5/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
2 July 2004
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والأربعون
٧ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤
البند ٨ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين

المقرر: السيد هيتوشي **كوزاكي** (اليابان)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الجزء الأول: موجز الخطة

(البند ٣ (ب))

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستيها ٨ و ١٠، المعقودتين في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في الجزء الأول: موجز الخطة من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ((A/59/6 (Part one)).

٢ - وعرض ممثل الأمين العام الجزء الأول وأجاب على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في الوثيقة.

المناقشة

٣ - لوحظ أن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قد أُعد امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وأنه يعكس النهج القائم على تحقيق النتائج والمتبع في تصميم البرامج. ولوحظ أيضا أنه وفقا للقرار ذاته ستتاح

060704 060704 04-41286 (A)

الفرصة للجمعية في دورتها الستين، المعقودة في عام ٢٠٠٦، لاستعراض شكل الإطار الاستراتيجي ومضمونه ومدته على ضوء الخبرة المكتسبة.

٤ - ورغم أنه لا تزال هناك بعض ''المشاكل العويصة''، فإن التحسينات التي طرأت على الإطار المنطقي، والتي تعكس أهدافا أكثر وضوحا، وإنجازات متوقعة ذات فائدة أكبر، ومؤشرات للإنجاز قابلة أكثر للقياس وكذلك الصلات التي تربط فيما بينها فهي كلها موضع ترحيب. وأشير إلى أن الأهداف ليست محددة بفترة سنتين، في حين أن الإنجازات المتوقعة تعبر عن النتائج المتوقعة للمنتجات والخدمات التي ستقدمها الأمانة العامة في غضون فترة سنتين.

٥ - وأعرب عن الترحيب بالجزء الأول، موجز الخطة، باعتباره وثيقة محكمة وواضحة ويمكن قراءتها، تعكس أهداف المنظمة وقيمها في المدى الطويل. ولوحظ في الوقت نفسه أن موجز الخطة ليس متوازنا كما ينبغي من حيث القضايا المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وجرى التشديد على أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وفي الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التي عقدت منذ عام ١٩٩٢ تمثل الأولويات العليا للمنظمة.

٦ - وأُعرب عن الرأي القائل بأنه رغم استمرار الحاجة إلى التصدي للصراعات الكثيرة الدائرة في أنحاء العالم ومكافحة الإرهاب الدولي، فمن الضروري الاعتراف بأن الأهمية المولاة لهذه القضايا ينبغي ألا تخفف أو تنتقص من أهمية القضايا الإنمائية، خاصة على ضوء اتساع الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وبين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وذكر في هذا الصدد أن المشاكل المتصلة بالعولمة لم تتم معالجتها بما فيه الكفاية ولم يوجه الاهتمام الملائم لدور الأمم المتحدة في معالجة تلك المشاكل.

٧ - ولوحظ أنه رغم ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، فلا ينبغي إغفال الحاجة إلى تعبئة الموارد المحلية. وأعرب عن رأي مفاده أن السلام والأمن والاستقرار هي عناصر أساسية لنجاح البرامج الإنمائية.

٨ - وأعرب أيضا عن الرأي القائل بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي قيم مشتركة ومتصلة اتصالا مباشرا باحترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وكذلك بتنفيذ أهداف إعلان الألفية. وفي الوقت نفسه، جرى التأكيد على أنه رغم الأهمية المستمرة دوما لحقوق الإنسان والحكم الرشيد فإن مراعاتها تنطبق بنفس القدر على المجتمعات المتقدمة النمو مثلما تنطبق على المجتمعات النامية.

٩ - وأعرب عن الرأي بأن الحق في التنمية، واتباع نهج متكامل تجاه النمو والتنمية، والقضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي عناصر أساسية لاتخاذ نهج متكامل ومتداخل ومترابط تجاه حقوق الإنسان.

١٠ - واعتبرت المناقشة التي دارت حول البيئة غير وافية، حيث تركزت على الأعراض بدلا من الأسباب. وأعرب عن القلق إزاء استخدام مصطلحات لم يتفق عليها بعد من قبيل ''المنافع العامة العالمية'' و ''المشاعات العالمية''.

١١ - وأعرب عن الأسف لعدم الإشارة إلى الأزمة في الشرق الأوسط.

١٢ - وأعرب عن الرأي القائل بأن ''المسؤولية الجماعية'' للأمانة العامة والدول الأعضاء لا ينبغي أن تؤدي إلى وضع لا يتحمل فيه أحد مسؤولية تحقيق الأهداف. ولوحظ أيضا أن الولايات التشريعية تسندها الأجهزة الحكومية الدولية إلى الأمين العام والدول الأعضاء وسائر الكيانات، ويتعين على الجميع العمل معا بصورة متضافرة لكفالة تأثير البرامج تأثيرا إيجابيا على المستفيدين.

١٣ - وأعرب عن الترحيب بالجهود المبذولة من جانب الأمين العام لضمان أن تصبح المنظمة أكثر فعالية وتوجها صوب تحقيق النتائج. وفي الوقت نفسه، جرى التأكيد على ضرورة وجود أدلة واضحة على زيادة الفعالية والكفاءة، ليس داخل الأمانة العامة فحسب، بل أيضا على المستوى الحكومي الدولي. وأعرب عن رأي فحواه أنه نظرا إلى نطاق ومستوى الطلبات المتزايدة على المنظمة يتعين إتاحة الموارد الكافية، وأعرب عن القلق من زيادة تحمل الدول الأعضاء لأعباء تمويل توسيع نطاق الأنشطة، ولوحظ في هذا الصدد أنه يجب إيجاد توازن بين الموارد اللازمة لحفظ السلام والموارد اللازمة للتنمية.

١٤ - وأعرب عن رأي فحواه أنه ينبغي تفادي استعراض الإطار الاستراتيجي على أساس كل بند على حدة وأنه من الضروري التركيز بصورة أكبر على توجيه السياسات وتعميم البرامج عموما، خاصة بالنسبة للمسائل التي تتسم بالتداخل والازدواجية.

١٥ - وتم التأكيد على أهمية الآراء المقدمة من الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة بشأن مختلف برامج الإطار الاستراتيجي. وطلبت معلومات عن الاستعراض الذي أجري للجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين ((A/59/6 (Part Two)) من جانب الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والفنية والقطاعية ذات الصلة. وقد قدمت الأمانة العامة تلك المعلومات إلى اللجنة في وقت لاحق ((E/AC.51/2004/CRP.1)).

١٦ - وفي ما يتعلق بهيكل وشكل البرامج الواردة في الجزء الثاني: خطة برنامجية لفترة سنتين، حظيت بالترحيب التحسينات التي أدخلت على صياغة الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. ولوحظ أن الإطار الاستراتيجي عرض بنفس الشكل الجدولي الوارد في وثيقة الميزانية البرنامجية، مما يجعل عملية تحديد الصلة بين جميع العناصر أيسر، وهي أهداف المنظمة، والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة ومؤشرات الإنجاز.

١٧ - وأشير أيضا إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل صوغ أهداف المنظمة التي تتسم بالإحكام وتعبر عن ما تعتزم البرامج الفرعية إنجازه لا ما تنوي أن تفعله. وأعرب عن رأي مفاده أنه من الملحوظ أن مؤشرات الإنجاز أصبحت أكثر قابلية للقياس وأكثر ارتباطا بالإنجازات المتوقعة. كما لوحظ أن تدابير الأداء، أي خطوط الأساس والأهداف، والعوامل الخارجية والنواتج سوف تدرج في وثيقة الميزانية البرنامجية.

١٨ - وفي الوقت ذاته، تم الإعراب عن آراء فحواها أن بعض المؤشرات لا تزال نظرية بعض الشيء وأنه بدون إدراج خطوط الأساس والأهداف، من المتعذر عند استعراض كل برنامج من البرامج، تقييم مدى أهميته وقابليته للقياس، وأعرب عن رأي آخر مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز تقيس كمية العمل بدلا من نوعية النتائج المتحققة.

١٩ - وحظيت بالترحيب والتشجيع الجهود المتواصلة المبذولة من جانب إدارة الشؤون الإدارية، بالتعاون مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية لتحسين نظم البيانات، ووضع المعايير، وإعداد الأدلة والمبادئ التوجيهية وتنظيم برامج التدريب.

٢٠ - ولوحظ أن الأولويات المقترحة لا تزال صحيحة. كما أن تعيين الأولويات لا يعكس ترتيب الأولويات.

الاستنتاجات والتوصيات

٢١ - **أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تستعرض الجزء الأول: موجز خطة الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6 (Part one)) في دورتها التاسعة والخمسين.**